

تحرك عاجل

احتجاز ناشط تعسفياً وسط تفشي وباء كوفيد-19

في 18 مايو/أيار 2020، أنهى الناشط البارز علاء عبد الفتاح، إضرابه عن الطعام، الذي بدأه منذ 36 يوماً احتجاجاً على تجديد حبسه في جلسة لم يُسمح له بحضورها. ويُحتجز علاء تعسفياً منذ سبتمبر/أيلول 2019 بسجن طرة 2 شديد الحراسة. كما جُدد الحبس الاحتياطي للمحامي الحقوقي محمد الباقر 45 يوماً آخرين غيابياً، ما حرمه من الحق في الطعن على احتجازه التعسفي.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدم نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

تويتر: @EgyptJustice

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إلى سيادتكم للإعراب عن بواعث قلقنا حيال استمرار اعتقال السجينين، علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر، تعسفياً، وبشأن سلامتهما. وتعتبرهما منظمة العفو الدولية سجينين رأي، اعتقالاً فقط على خلفية دفاعهما السلمي عن حقوق الإنسان.

وبينما ندرك أن السلطات المصرية علّقت، في بداية مارس/آذار 2020، جميع الزيارات إلى السجون، كتدبير لمنع تفشي فيروس كوفيد-19، يقع على عاتق مسؤولي السجن مسؤولية ضمان إتاحة المجال أمام محمد وعلاء لمراسلة أسرتهما، على نحوٍ منتظم، وطمأنتهما وسط مخاوف انتشار الفيروس. كما نود أن نسترعى انتباهكم إلى حقوق السجناء في الحصول على الأدوية التي ترسلها لهم أسرهم، ولا سيما في ظل مخاطر تفشي كوفيد-19. ورفض مسؤولو السجن استلام الأدوية، تعسفياً، من أسرة علاء في أثناء إضرابه عن الطعام منذ 12 أبريل/نيسان 2020. وحاولت والدة علاء وشقيقته إرسال فيتامينات ومشروبات عشبية ومحلول إمهاء ومطهرات ولوازم النظافة الشخصية إليه، على مر 23 يوماً، وكانت، أغلب الأحيان، تمضيان معظم اليوم خارج السجن، إلا أن مسؤولي السجن رفضوا إيصالها إليه. وفي نهاية المطاف، تسلمت ليلي سويف، والدة علاء، وشقيقته منى سيف رسالة من مسؤولي السجن، في 18 مايو/أيار 2020، بعد مرور شهرٍ لم ترد خلاله أي معلومات بشأن حالته الصحية. وأوضح علاء، في رسالته، أنه أنهى إضرابه عن الطعام، بعد أن علم بإمكانية استئناف إجراءات تقديم شكواه بشأن احتجازه التعسفي من خلال محاميه. وأضرب علاء عن الطعام، للاحتجاج على استمرار احتجازه دون أي أساس قانوني، بعد انتهاء فترة حبسه الاحتياطي. ومُدّت فترة احتجازه، في 5 مايو/أيار 2020، 45 يوماً آخرين دون حضوره هو أو محاميه، وبالتالي، لم يتسن لهم الطعن في قانونية احتجازه، ما يُعد انتهاكاً لحقه في اللجوء إلى القانون وعدم التعرض للاحتجاز التعسفي، بحسب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

ومن ثم، نحث سيادتكم على أن تُفرجوا عن علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر على الفور دون شرطٍ أو قيد، وأن تسقطوا التهم التي يجري التحقيق معهما استناداً إليها؛ إذ اعتقلا على خلفية ممارستهما السلمية لحقوقهما. وندعوكم إلى أن تضمنوا إتاحة الرعاية الصحية الكافية لهما، وسبل التواصل مع أسرتهما ومحاميهما، ريثما يُفرج عنهما. كما نطلب إليكم أن تعملوا على إجراء التحقيقات بشأن الشكاوى المتعلقة بتعرضهما للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وأخيراً، نحثكم على أن تُفرجوا، على الفور، عن كافة من اعتُقلوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع، وكذلك على أن تتخذوا التدابير اللازمة لحماية صحة السجناء في خضم وباء فيروس كوفيد-19.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

تعرض علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي المعروف وأحد منتقدي الحكومة، للاعتقال مرارًا وتكرارًا خلال الأعوام الأخيرة، واشتملت أسباب اعتقاله على أنشطته السلمية وانتقاده للسلطات. أما محمد الباقر، فهو محام حقوقي ومدير "مركز عدالة للحقوق والحريات" الذي أسسه في 2014. ويركز المركز عمله على قضايا العدالة الجنائية والحق في التعليم وحقوق الطلاب.

وأتى اعتقال علاء ومحمد في إطار أكبر حملة قمعية شنت، منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم في 2014. واندلعت احتجاجات متفرقة في مدن مصرية، في 20 و 21 سبتمبر/أيلول 2019، وطالب المحتجون الرئيس السيسي بالاستقالة من منصبه. وجاءت الاحتجاجات استجابةً إلى دعوات للتظاهر؛ إثر مزاعم الفساد التي نشرها محمد علي، مقاليد سابق بالجيش، الذي اتهم قادة الجيش والرئيس بإهدار المال العام على بناء عقارات فخمة. وأفاد علاء ومحمد بأنهما تعرضا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، حينما مثلاً أمام النيابة للاستجواب في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019. ويوضح تعذيب علاء خلال احتجازه، وكذلك إساءة معاملة محمد أن السلطات المصرية تتبع نهجًا مفرط القسوة لسحق المعارضة.

وكانت آخر زيارة تلقاها محمد، الذي يُحتجز بسجن طرة 2 شديد الحراسة، من أسرته في 7 مارس/آذار 2020. وسمحت سلطات السجن، في 18 أبريل/نيسان 2020، لأسرته بإرسال الطعام والفيتامينات ورسالة له، بعد أن رفضت استلامها قبل ذلك بأسبوع، فيما تلقت أسرته رسالة منه. ويعاني محمد بعض المشكلات الصحية، من بينها الربو وآلام الصدر وآلام الظهر والفقرات القطنية ومشكلات بالكلية، وبعض هذه المشكلات تجعله ضمن الفئات الأكثر عرضة للإصابة بفيروس كوفيد-19 الواردة بقائمة منظمة الصحة العالمية. كما أن أوضاع الاحتجاز غير الصحية بالسجون المصرية المكتظة بالسجناء، والتي وُثقت على نحو دقيق، تشكل خطرًا متزايدًا بتفشي الأمراض المعدية.

وعلقت وزارة العدل المصرية جميع الجلسات أمام المحاكم، منذ 15 مارس/آذار 2020، كتدبير لمنع تفشي وباء فيروس كوفيد-19. كما مدّ قضاة "دوائر جرائم الإرهاب" الحبس الاحتياطي لما يزيد عن 1600 معتقل، منذ بداية مايو/أيار 2020، في غياب أي ضمانات لسلامة الإجراءات القانونية؛ إذ لم

يكن المتهمون حاضرين بالمحاكم، فيما مُنع المحامون من تقديم مرافعات الدفاع. ولم يُنقل علاء أو محمد، كغيرهم من المحتجزين، لحضور جلسات المحكمة لتجديد حبسهم.

وفي 18 مارس/آذار 2020، اعتقلت عناصر الأمن، ليلي سويف ومنى سيف وأهداف سويف، خالة علاء عبد الفتاح، ورباب المهدي، الأستاذة الجامعية، أمام مبنى مجلس الوزراء بالقاهرة، بعد أن نظموا مظاهرة احتجاجية سلمية، على أحد الأرصفة، للمطالبة بالإفراج عن السجناء، نظرًا للمخاوف حيال تفشي فيروس كوفيد-19 بسجون البلاد المكتظة. واتهمهم وكيل النيابة بـ "التحريض على تنظيم تظاهرة"، و"نشر وإذاعة أخبار كاذبة"، و"حيازة محررات تتضمن الأخبار الكاذبة والإشاعات"، ثم أمر بالإفراج عنهم بكفالة قدرها خمسة آلاف جنيه مصري (ما يعادل حوالي 320 دولارًا أمريكيًا)، إلى حين استكمال التحقيقات. ورغم دفعهم الكفالة المالية في اليوم ذاته، ظلوا محتجزين حتى الليل، دون أي دواعٍ قانونية. ونقلت السلطات ليلي سويف، في 19 مارس/آذار 2020، إلى مقر نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة الجديدة، حيثما أمر وكيل النيابة بالإفراج عنها مقابل كفالة مالية قدرها ثلاثة آلاف جنيه مصري (ما يعادل حوالي 190 دولارًا أمريكيًا). وأُفرج عن الأربعة تلك الليلة.

ووثقت منظمة العفو الدولية، في أعقاب احتجاجات سبتمبر/أيلول 2019، اعتقال قوات الأمن المصرية للمحتجين على نطاق واسع، وإلقاء القبض على صحفيين ومحامين حقوقيين ونشطاء وشخصيات سياسية، في محاولة لإسكات أصوات المنتقدين وردع أي محاولة لتنظيم المزيد من الاحتجاجات. وتضمن ذلك 76 اعتقالاً في ست مدن بين 19 و29 سبتمبر/أيلول 2019. كما قالت "المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، وهي منظمة غير حكومية مستقلة، إن ما لا يقل عن 2300 شخصٍ قد اعتُقلوا فيما يتصل بالاحتجاجات. ووفقًا لما ذكره محامون، أُفرج عن عشرات المعتقلين دون استجوابهم، بينما لا يزال العديد الآخرون قيد الاحتجاز.

وفي 29 مارس/آذار 2019، أُفرج عن علاء، بعدما أمضى خمسة أعوام في السجن بموجب حكم جائر، لمشاركته في احتجاج سلمي، ووضِع تحت المراقبة لمدة خمسة أعوام. وكان عليه قضاء 12 ساعة كل ليلة بقسم الشرطة على مر الخمسة أعوام. وفي 29 سبتمبر/أيلول 2019، لم يغادر علاء قسم شرطة الدقي بالقاهرة، حيثما كان يمضي ساعات المراقبة. وأبلغت الشرطة والدته أن ضباط جهاز الأمن الوطني اقتادوه إلى مقر نيابة أمن الدولة العليا. وتوجه محمد الباقر، في وقتٍ لاحقٍ من اليوم، إلى مقر النيابة لتمثيله. وبحسب ما ذكرته أسرنا علاء ومحمد وأصدقائهما، ظلت أماكن وجودهما غير معروفة حتى 1

أكتوبر/تشرين الأول 2019، حينما ظهر للمرة الأولى منذ اعتقالهما بسجن طرة 2 شديد الحراسة. كما ركز التحقيق مع محمد على عمله، ولم يقدم وكيل النيابة أي أدلة ضده سوى ملف تحقيق جهاز الأمن الوطني معه، الذي لم يُسمح له أو لمحامييه بالاطلاع عليه.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 3 يوليو/تموز 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/2152/2020/ar/>